نسخة متقدمة

الأمم
المتحدة

EP

UNEP/EA.1/INF/20

التوزيع: عام
6 يونيو/حزيران 2014

العربية

جمعية الأمم
المتحدة للبيئة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الأولى
نيروبي، 23-27 يونيو/حزيران، 2014
البند 2 من جدول الأعمال المؤقت

مذكرة تصوّر وقائع الدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

مذكرة المدير التنفيذي*

ترسم المذكرة الحالية التي تم إعدادها وإدخال ملاحظات عليها من لجنة الممثلين الدائمين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وخاصةً مكتبها بمشاركة من رؤساء المجموعات الإقليمية وكيانات التكامل الاقتصادي/السياسي الكائنة في نيروبي، ومكتب الهيئة الحاكمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المنتخب في أول دورة عامة له والتي أقيمت في فبراير/شباط 2013، ترسم الخطوط العريضة للخطط والتوقعات العامة للدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA) لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. والغاية من هذه المذكرة مساعدة الوفود والمراقبين على الإعداد لدورة افتتاحية ناجحة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

* تم إصدارها دون تحرير رسمي.

1. التواريخ والمدة

1. عملاً بالقرار رقم 27/15 المعتمد بالدورة العامة الأولى للمجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتاريخ 22 فبراير/شباط 2013، سيفتتح الرئيس الحالي للجمعية، معالي الأستاذ حسن عبد القادر هلال، وزير البيئة والغابات والتنمية العمرانية بجمهورية السودان، الدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في العاشرة صباحاً من يوم الاثنين الموافق 23 يونيو/حزيران 2014. وستنعقد الدورة لمدة خمسة أيام، ومن المتوقع أن تختتم في السادسة مساء من يوم الجمعة الموافق 27 يونيو/حزيران 2014.

2. سيسبق الدورة العامة الافتتاحية المنعقدة يوم الاثنين مشاورات غير رسمية للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع كافة المجموعات الإقليمية من الرابعة مساء إلى الخامسة مساء من يوم الأحد الموافق 22 يونيو/حزيران.

3. سيُعقد المنتدى العالمي للمجموعات وأصحاب المصلحة الرئيسيين يومي السبت والأحد، 21 و22 يونيو/حزيران، وسيضم 180 مشاركاً تقريباً.

4. في يومَيْ الثلاثاء الموافق 24 يونيو/حزيران والأربعاء الموافق 25 يونيو/حزيران، سينظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركاؤه ندوتين على الترتيب: الأولى حول سيادة القانون البيئي، والثانية حول تمويل الاقتصاد الأخضر، وستصحبهما ترجمة فورية إلى اللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية. وستصحب الجلسة الصباحية لندوة تمويل الاقتصاد الأخضر أيضاً ترجمة فورية إلى اللغة الصينية.

5. تم تخصيص قاعات اجتماع لجميع المجموعات الإقليمية وكيانات التكامل الاقتصادي/السياسي لعقد مشاوراتهم بحسب الحاجة يومي السبت والأحد، 21 و22 يونيو/حزيران، وكذلك بعد ساعات العمل الرسمية لجلسة جمعية الأمم المتحدة للبيئة (من العاشرة صباحاً وحتى الواحدة ظهراً، ومن الثالثة عصراً وحتى السادسة مساءً، من الاثنين إلى الجمعة).

6. سيتم بث وقائع الاجتماع العام لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك الجزء رفيع المستوى، على الإنترنت للجمهور. وعلاوة على ذلك، ستغطي نشرة "مفاوضات كوكب الأرض" وتنشر تقارير حول الدورة الأولى لجمعية البيئة، بما في ذلك اللجنة الجامعة حال تشكيلها، والندوات، والأحداث والفعاليات الجانبية المصاحبة.

7. يمكن الحصول على معلومات مُفصّلة عن الدورة الأولى، بما في ذلك وثائق وروزنامة الاجتماعات، على الموقع الإلكتروني الرسمي لجمعية الأمم المتحدة للبيئة: http://www.unep.org/unea/. وسيتم إصدار نشرة يومية أيضاً على شبكة الإنترنت لتزويد المشاركين بمعلومات مُحدّثة عن تنظيم الدورة.

2. تجهيزات لجنة الممثلين الدائمين

8. عملاً بالولاية التي أقرها المجلس الحاكم بموجب القرار رقم 2/27، انخرطت لجنة الممثلين الدائمين في أعمال تمهيدية مكثفة للتجهيز للدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك الأعمال التكميلية للاجتماع الأول المفتوح للجنة الذي عُقد خلال الفترة من 24 إلى 28 مارس/آذار 2014. كما عقد مكتب لجنة الممثلين الدائمين، بتمثيل من رئيسه، مشاورات دورية مع مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة، حيث قدم الأخير المزيد من التوجيهات حول التجهيزات التحضيرية التي قامت بها جمعية الأمم المتحدة للبيئة. وتبني الجلسة الافتتاحية على نتائج هذا العمل الذي أنجزته اللجنة من حيث تنظيم الجلسة وهيكلها، ومشروعات القرارات السابقة للجلسة، والعديد من التقارير الرئيسية المقدمة من المدير التنفيذي، والنتائج المرتقبة للجزء الرفيع المستوى. وسوف يقدم السفير والممثل الدائم لإندونيسيا في برنامج الأمم المتحدة للبيئة ورئيس لجنة الممثلين الدائمين، معالي السيد سونو سويمارنو، تقريراً حول أعمال لجنة جمعية البيئة في أول اجتماع عام لها يوم الاثنين الموافق 23 يونيو/حزيران.

9. شاركت أيضاً المجموعات وأصحاب المصلحة الرئيسيين في الأعمال التجهيزية المفضية إلى جمعية البيئة، بما في ذلك مشاركاتهم من خلال اجتماعات المشاورات الإقليمية والمشاركة في الاجتماع المفتوح للجنة الممثلين الدائمين المنعقد في مارس/آذار 2014.

3. ترشيحات وانتخاب أعضاء مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة

10. عملاً بالفقرة 6 من قرار المجلس الحاكم رقم 2/27، سيتألف مكتب الهيئة الحاكمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من "10 أعضاء يعكسون الطابع العالمي للهيئة الحاكمة، طبقاً للتوزيع الجغرافي العادل، وسيدعم الهيئة الحاكمة ويؤدي المهام الموضحة في النظام الداخلي للهيئة الحاكمة".

11. لغرض تقديم معايير تشكيل المكتب، قد تدرس جمعية البيئة وتقر، في اجتماعها العام الأول يوم الاثنين الموافق 23 يونيو/حزيران، القرار المقترح المعنون "تطبيق الفقرة 88 من وثيقة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة"، الذي "ينص على أن كل منطقة من المناطق الخمسة يجب تمثيلها بعضوين في مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المكون من 10 أعضاء".

12. عملاً بالمادة رقم 18 من النظام الداخلي الحالي،[1] تنتخب جمعية البيئة المسؤولين التالي ذكرهم في بداية الدورة: رئيساً ترشحه مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وثمانية نواب للرئيس ومقرر ترشحهم مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (طبقاً لمبدأ التناوب الإقليمي).

13. تدعم لجنة الممثلين الدائمين ومكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة دعماً متزايداً انتخاب أعضاء مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة في نهاية كل دورة عادية للجمعية، بحيث يرأس هؤلاء الأعضاء الجلسة التي يشرفون على التجهيز لها.

14. في هذا السياق، قد ترغب جمعية الأمم المتحدة للبيئة في النظر في إدخال تعديلات ذات صلة بالنظام الداخلي، وانتخاب أعضاء المكتب للدورة التالية في ختام الدورة الأولى المزمع عقدها يوم الجمعة الموافق 27 يونيو/حزيران. وسيمثل هؤلاء الأعضاء قوام مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة، وسيزاولون أعمالهم حتى نهاية الدورة التالية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة. ولذا، يجوز للأعضاء المُنتَخبين يوم الاثنين للدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة أن يُعاد انتخابهم في ختام الدورة الأولى المزمع عقدها يوم الجمعة الموافق 27 يونيو/حزيران.

15. بالنظر إلى الأدوار بالغة الأهمية التي يلعبها مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة في تسيير أعمال الدورة، من المهم للمجموعات الإقليمية أن تتقدم بمرشحيها بأسرع ما يمكن، قبل بداية جمعية البيئة، بحيث يتاح للمرشحين وقت كافٍ للتجهيز للدورة بدعم من الأمانة.

4. اعتماد جدول الأعمال

16. قد ترغب جمعية الأمم المتحدة للبيئة في اعتماد جدول أعمالها في أول اجتماع عام لها يوم الاثنين الموافق 23 يونيو/حزيران 2014. وقد تم توزيع جدول الأعمال المؤقت للدورة (UNEP/EA.1/1) مقدمًا بحسب نسخته التمهيدية استناداً إلى الإسهامات التي تقدمت بها لجنة الممثلين الدائمين، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.unep.org/unea/.

5. تنظيم الأعمال

17. في الاجتماع العام الأول، سيطرح المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بيان سياسته بعد التعليقات الافتتاحية لممثل البلد المضيف.

18. إثر المشاورات التي جرت مع مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة ومكتب لجنة الممثلين الدائمين ورؤساء المجموعات الإقليمية الكائنة في نيروبي وكيانات التكامل الاقتصادي/السياسي، يُوصَى بأن تشكل جمعية الأمم المتحدة للبيئة بتاريخ 23 يونيو/حزيران 2014 العديد من اللجان العاملة، طبقاً للمادة 60 من النظام الداخلي[2]:

[1] المادة رقم 18

(1) في بداية الاجتماع الأول لدورتها العادية، تقوم [جمعية البيئة] بانتخاب رئيس وثلاثة نواب له ومقرر من بين أعضائها. ويشكل هؤلاء المسؤولين قوام مكتب [جمعية البيئة]. ويعمل المكتب على مساعدة الرئيس في تسيير أعمال [جمعية البيئة] بشكل عام. وتتم دعوة رؤساء مثل هذه اللجان أو الفرق العاملة، بحسب ما تقرره المادة 60 أدناه، للمشاركة في اجتماعات المكتب.

[2] المادة رقم 60

(1) في كل دورة، يجوز [لجمعية البيئة] تأسيس لجان وفرق عاملة من بين أعضائها، وإحالة أي أسئلة حول جدول الأعمال إليهم من أجل دراستها واتخاذ ما يلزم بشأنها.

(2) كما يجوز أن تؤسس اللجان والفرق العاملة لجان ومجموعات فرعية منبثقة من الفرق العاملة. ويتم ترشيح أعضاء هذه اللجان والمجموعات الفرعية المنبثقة من الفرق العاملة من قِبل اللجنة أو الفريق العامل المعني.

- اللجنة الجامعة
- فريق صياغة للعمل على صياغة القرارات التي لا تتطلب خبرة فنية خاصة
- أصدقاء رئيس جمعية الأمم المتحدة للبيئة، وذلك من أجل دعم إعداد نتائج الجزء الرفيع المستوى لدورة جمعية الأمم المتحدة للبيئة بموجب البند الثامن من جدول الأعمال المؤقت. ومن المنتظر أن يتم تحديد أسلوب عمل هذه المجموعة وإرساله إليها بواسطة الرئيس فور تأسيسها.

19. قد ترغب اللجنة الجامعة في مناقشة التقارير الأساسية للمدير التنفيذي المُعَدَّة وفقاً لتكليفات الجلسات السابقة للمجلس الحاكم، علاوة على شؤون أخرى ذات أهمية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

20. من المقترح أن يتولى فريق الصياغة عدة مهام من بينها صياغة مسودة القرار/المقرر المتعلق بالاتجار غير المشروع في الأحياء البرية الذي من شأنه، طبقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه في الاجتماع المفتوح للجنة الممثلين الدائمين المنعقد في 28 مارس/آذار 2014، أن يدعم موجز الرئيس عن الجلسة الوزارية المعنية بهذا الموضوع. ومن شأن عمل فريق الصياغة على صياغة هذا القرار/المقرر أن يسمح بدمج العناصر الأساسية التي قد يُسفر عنها الحوار الوزاري حول الاتجار غير المشروع والأحياء البرية إذ يستطيع فريق الصياغة مواصلة عمله حتى عقد الجلسة العامة الختامية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة المزمع عقدها يوم الجمعة الموافق 27 يونيو/حزيران في تمام الساعة الثالثة عصراً.[3]

21. بموجب البند الرابع من جدول الأعمال المؤقت، قد ترغب جمعية الأمم المتحدة للبيئة اعتماد المزيد من التعديلات على النظام الداخلي، استكمالاً للتعديلات التي أقرها قرار المجلس الحاكم رقم 1/27 في فبراير/شباط 2013. وعملاً بالمادة رقم 71،[4] قد ترغب جمعية الأمم المتحدة للبيئة، في الاجتماع العام الافتتاحي المقرر عقده يوم الاثنين الموافق 23 يونيو/حزيران، في تكوين فريق عمل حول هذا البند، على أن يقدم هذا الفريق تقريراً تعتمده جمعية الأمم المتحدة للبيئة يوم الجمعة. ودعماً لمداولات جمعية الأمم المتحدة للبيئة في هذا الصدد، من المتوقع أن تقدم لجنة الممثلين الدائمين تقريراً حول نتيجة أعمالها فيما يخص إدخال التعديلات على النظام الداخلي (الوثيقة UNEP/EA.1/L.2).

6. اللجنة الجامعة

22. من المتوقع أن تزاول اللجنة الجامعة أعمالها بموجب بنود جدول الأعمال المؤقت 5 و6 و7 و9 و10، بدايةً من ظهر يوم الاثنين 23 يونيو/حزيران وحتى ظهر يوم الأربعاء 25 يونيو/حزيران 2014. ورغم أنه من الموصى به أن تسعى اللجنة لختام أعمالها قبل الساعة السادسة مساء يوم الأربعاء، فقد تحتاج إلى معاودة الانعقاد على هامش الجزء رفيع المستوى يومي الخميس والجمعة 26 و27 يونيو/حزيران، في حالة عدم البت في بعض الأمور. وستصحب اجتماعات اللجنة المقررة ترجمة فورية إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية الست.

23. عملاً بالمادة 61 من النظام الداخلي،[5] قد ترغب اللجنة الجامعة في أن ترشح رئيسها ومقررها. وبينما يقدم جدول الأعمال المؤقت المشروح (الوثيقة UNEP/EA.1/1/Add.1) قائمة مُفصّلة بالوثائق والموضوعات الرئيسية المزمع مناقشتها من قبل اللجنة الجامعة، قد يود الرئيس المنتخب للجنة أن يقترح في الاجتماع الأول لها ظهر يوم الاثنين روزنامة مُفصّلة للأعمال حتى تعتمدها اللجنة.

24. لاستغلال الوقت المحدود المتاح للجنة الجامعة الاستغلال الأمثل لتحقيق نتائج هادفة، قد ترغب اللجنة في تشكيل مجموعات اتصال بحسب المحاور للتفاوض بشأن مشروعات القرارات ذات الصلة. ومن المتوقع أن يتم تشكيل مجموعة للميزانية ومجموعات اتصال للكيماويات والنفايات. وقد يتم تأسيس مجموعات اتصال إضافية متى رأت اللجنة ضرورة لذلك. إضافة إلى ذلك، قد ترغب اللجنة في إحالة بعض مشروعات القرارات/المقررات لفريق الصياغة لدراستها. وسيُمارس العمل في هذه المجموعات باللغة الإنجليزية فقط.

[3] إذا تولت اللجنة الجامعة المفاوضات حول مشروع القرار/المقرر بشأن الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية، فقد لا تتمكن من إرسال مدخلاتها من الحوار الوزاري، نظراً لأنه من المتوقع أن تستكمل اللجنة أعمالها بحلول مساء يوم الأربعاء الموافق 25 يونيو/حزيران.

[4] المادة رقم 71

لا يجوز تعديل هذه المواد إلا بعد أن تتلقى [جمعية البيئة] تقريراً حول التعديلات المقترحة من أحد اللجان أو الفرق العاملة المنبثقة عن [جمعية البيئة] والمؤسسة لهذا الغرض بعينه.

[5] المادة رقم 61

تقوم كل لجنة أو فريق عامل باختيار أعضائه ومسؤوليه، إلا إذا قررت [جمعية البيئة] خلاف ذلك. وتضع كل لجنة أو فريق عامل الاعتبار اللازم لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل في انتخاب أعضاء مكتبه.

25. اتساقاً مع ممارسات الهيئة الحاكمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، سيتم تخصيص مقاعد للمجموعات وأصحاب المصلحة الرئيسيين لمتابعة وقائع جلسات اللجنة، وستتم دعوتهم للمبادرة بمداخلات بحسب الحاجة، وبإذن من الرئيس. وقد ترغب اللجنة في مناقشة مسألة الإشراك الفعال لأصحاب المصلحة في أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتتفاوض بشأن مشروع قرار/مقرر حول هذه المسألة إذا ما اقترحتها الدولة/الدول الأعضاء.

26. بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق 25 يونيو/حزيران، من المتوقع أن تتلقى اللجنة الجامعة تقارير من فريق الصياغة، وغيره من فرق الاتصال الأخرى، وتعتمد القرارات أو مشروعاتها لعرضها على الدورة العامة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة المقرر انعقادها ظهر يوم الجمعة الموافق 27 يونيو/حزيران، ومن ثم تعتمد هذه القرارات/المقررات حسب الاقتضاء. ومن المتوقع أيضاً أن تعتمد اللجنة الجامعة تقريرها الخاص من أجل عرضه على الجلسة العامة بعد ظهر يوم الأربعاء، ما لم تقرر جمعية البيئة خلاف ذلك.

27. إجمالاً، من المتصور تأسيس المجموعات التالية أثناء جمعية الأمم المتحدة للبيئة:

كيانات من المقرر تأسيسها أثناء الجلسة العامة الافتتاحية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة صباح يوم الاثنين الموافق 23 يونيو/حزيران (طبقاً للمادة 60.1)	كيانات من المقرر تأسيسها من جانب اللجنة الجامعة بعد ظهر يوم الاثنين الموافق 23 يونيو/حزيران (طبقاً للمادة 60.2)
اللجنة الجامعة	فريق الميزانية
فريق الصياغة	مجموعة الاتصال للكيماويات والنفايات
الفريق العامل المعني بالنظام الداخلي	مجموعات اتصال أخرى حسب الحاجة
أصدقاء رئيس جمعية الأمم المتحدة للبيئة	

28. اعتباراً من الأسبوع الأول لشهر يونيو/حزيران 2014، من المتوقع التفاوض حول القرارات/المقررات التالية أثناء جمعية البيئة:

1) القرار 1: برنامج العمل والميزانية المنقحان للعامين 2014-2015
2) القرار 2: برنامج العمل والميزانية المقترحان للعامين 2016-2017
3) القرار/المقرر 3: تعزيز الدور التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة داخل منظومة الأمم المتحدة في المسائل البيئية: عملية إعداد استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة حول البيئة، تشمل فريق إدارة البيئة
4) القرار 4: تطبيق الفقرة 88 من وثيقة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (من المحتمل تناولها في الجلسة العامة الافتتاحية المزمع عقدها يوم الاثنين الموافق 23 يونيو/حزيران)
5) القرار/المقرر 5: مشروع القرار المتعلق بالصلة ما بين العلوم والسياسات
6) القرار/المقرر 6: مشروع القرار المتعلق بالكيماويات والنفايات
7) القرار/المقرر 7: التكيف المستند إلى الأنظمة الإيكولوجية (مشروع قرار مقدم من أوغندا وزيمبابوي في الاجتماع المفتوح للجنة الممثلين الدائمين)
8) القرار/المقرر 8: تعزيز جودة الهواء من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة (مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية في الاجتماع المفتوح للجنة الممثلين الدائمين)
9) القرار/المقرر 9: حطام المواد البلاستيكية والبلاستيكيات الدقيقة في المياه (مشروع قرار مقدم من النرويج في يونيو/حزيران 2014)
10) القرار/المقرر 10: النظام العالمي للرصد البيئي/عنصر المياه (مشروع قرار من المتوقع طرحه على الطاولة من قبل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء)
11) القرار/المقرر 11: الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية (مشروع قرار من المتوقع طرحه على الطاولة من قبل مجموعة من البلدان)
12) القرار 12: تعديلات على وثيقة إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد تشكيله
13) القرار 13: الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة؛
14) القرار 14: مشاركة أصحاب المصلحة
15) القرار 15: التعديلات على النظام الداخلي
16) القرار 16: تاريخ ومقر انعقاد وجدول الأعمال المؤقت لدورات جمعية الأمم المتحدة للبيئة في المستقبل

الجزء رفيع المستوى

29. عملاً بالفقرة 5 من القرار 2/27، تعقد جمعية البيئة الجزء رفيع المستوى يومي الخميس والجمعة، الموافقين 26 و27 يونيو/حزيران 2014، بمشاركة وزراء البيئة ورؤساء الوفود وممثلي منظومة الأمم المتحدة، ورؤساء أمانات الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف والمجموعات وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

30. بناء على توصية الاجتماع المفتوح للجنة الممثلين الدائمين والاعتماد اللاحق من مكتب جمعية البيئة، سينصب تركيز الجزء رفيع المستوى على موضوعين أساسيين لهما صدى عالمي كبير: (1) أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام 2015، بما في ذلك الاستهلاك والإنتاج المستدامان و(2) الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية. وتتوافر المذكرات الإعلامية للمدير التنفيذي حول الموضوعين الرئيسيين للرجوع إليها (UNEP/EA.1/INF/18، UNEP/EA.1/INF/19). وسيتم توزيع مذكرة إرشادية، تضم أسئلة إرشادية للوزراء والمشاركين الآخرين على النحو المنصوص عليه في المرفق. كما قد تصدر وثائق إضافية ذات صلة قبل انعقاد جمعية الأمم المتحدة للبيئة.

31. من المتوقع افتتاح الجزء الرفيع المستوى في تمام الساعة العاشرة صباح يوم الخميس الموافق 26 يونيو/حزيران. وسوف يرحب رئيس جمعية البيئة بجميع الوفود وسيرأس حفل الافتتاح الذي سيتألف من كلمات لكبار الشخصيات. وحتى الآن، تسلمت الأمانة تأكيداً بإلقاء كلمات من سمو الأمير ألبرت الثاني أمير موناكو ومعالي السيد جون آش، رئيس الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد تم إرسال دعوات لمعالي السيد أوهورو كينياتا رئيس جمهورية كينيا والسيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة. وسيتم الترتيب لالتقاط صورة جماعية للشخصيات رفيعة المستوى والوزراء لتكون تذكاراً للدورة الأولى للجمعية.

32. بعد حفل الافتتاح، سيقوم المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بعمل عرض تقديمي يلقي فيه الضوء على آخر التحديات البيئية العالمية والصلة ما بين العلوم والسياسات. ومن ثم يقوم رئيس جمعية البيئة بفتح المجال لمناقشة تفاعلية بين الوزراء ورؤساء الوفود والمشاركين الآخرين. ونظراً لمحدودية الوقت، يوصى بألا تتجاوز كل مداخلة ثلاث دقائق. وسيوضع مؤشر للوقت شبيه بمؤقت "إشارات المرور" لمساعدة المشاركين الذين يأخذون حق الكلمة على الالتزام بالوقت المخصص.

33. أثناء وقت الغداء، من الساعة 1:15 ظهراً حتى الساعة 2:45 عصراً، ستُنظم جلسة إعلامية حول موضوعي الجزء رفيع المستوى للوزراء ورؤساء الوفود بالإضافة إلى شخص آخر من كل وفد. ويقدم الغداء خلال هذه الجلسة الإعلامية، التي من المزمع أن تعقد خارج غرف المؤتمر الرئيسي مصحوبة بترجمة فورية إلى جميع لغات منظومة الأمم المتحدة الرسمية.

34. سيقوم المدير التنفيذي، خلال الجلسة الإعلامية، بتهيئة المشهد وتيسير النقاش مع المتحدثين المرتقبين، وذلك لتزويد الوفود بخلفية أفضل حول الموضوعين الرئيسيين:

أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام 2015، بما في ذلك الاستهلاك والإنتاج المستدامان

- الرئيس المشارك للفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة: معالي السيد ماشاريا كاماو، جمهورية كينيا سفير والممثل الدائم لها لدى الأمم المتحدة في نيويورك
- السيدة أمينة محمد، المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون التخطيط الإنمائي لما بعد عام 2015

الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية

- خبير دولي بارز (يُحدد لاحقاً) سيقدم نظرة عامة على آخر المعلومات المتاحة عن نطاق وحجم الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية وعواقبه البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
- السيد جون سكانلون، الأمين العام لاتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض
- السيد ألدو لال-ديموز، نائب المدير التنفيذي ومدير أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

35. في فترة بعد الظهر (من الساعة الثالثة عصراً إلى السادسة مساءً) يوم الخميس الموافق 26 يونيو/حزيران، ستُعقد الجلسة الوزارية المعنية بموضوع "أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام 2015". ومن المتوقع أن يرأس هذه الجلسة رئيس جمعية البيئة أو من يعينه من بين نوابه، وأن يدير النقاش السيد إريك سولهايم، رئيس مجلس إدارة لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ووزير البيئة والتنمية الدولية النرويجي السابق. وبعد مقدمة موجزة من الرئيس ومدير النقاش، على التوالي، من المتوقع أن تقوم السيدة هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإلقاء كلمة بصفتها رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية، التي تجمع بين رؤساء 32 صندوقاً وبرنامجاً ووكالة تابعة للأمم المتحدة للعمل على قضايا التنمية.

36. في مساء يوم الخميس الموافق 26 يونيو/حزيران (من الساعة السادسة إلى السادسة وخمسين دقيقة ليلاً)، وفي أعقاب اختتام الجلسة الوزارية العامة سالفة الذكر مباشرة، سيتم تنظيم حفل استقبال من قبل رئيس جمعية البيئة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للوزراء ورؤساء الوفود الآخرين.

37. من الساعة السابعة إلى العاشرة مساء يوم الخميس، ستنعقد الجلسة الوزارية المعنية بموضوع "الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية"، برئاسة رئيس جمعية البيئة أو من يعينه من بين نوابه، وسوف يدير النقاش معالي السيدة شيلا أبيد، وزيرة العدل والعمل في جمهورية باراغواي. وبعد كلمات افتتاحية موجزة، سيُدعى الوزراء ورؤساء الوفود الآخرين والمجموعات وأصحاب المصلحة الرئيسيين لتبادل الآراء حول موضوعات من بينها الفجوات في مواجهة الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية والتقدم المحرز في هذا المجال، ودور منظومة الأمم المتحدة، والتدابير الفعالة في ضمان وجود استجابة متكاملة من جانب الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين تجاه الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية (راجع المذكرة الإرشادية للاطلاع على المزيد من المعلومات المتعلقة بنطاق النقاش المتوقع).

38. من الساعة العاشرة صباحاً حتى الواحدة ظهراً من يوم الجمعة الموافق 27 يونيو/حزيران، سيُستأنف النقاش حول "أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام 2015، بما في ذلك الاستهلاك والإنتاج المستدامان" برئاسة رئيس جمعية البيئة أو من يعينه من بين نوابه وبإدارة معالي السيد رولف بايت، وزير البيئة والطاقة في جمهورية سيشل.

39. أثناء هذه الجلسات الوزارية الثلاثة العامة، سيعطي الرئيس المجال للدول الأعضاء حسب ترتيب إبداء الرغبة في التحدث وفق نظام عقد المؤتمر. وطبقاً لقرار المجلس الحاكم رقم 2/27 بشأن مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين، ستتم دعوة المجموعات وأصحاب المصلحة الرئيسيين وممثلي منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية للتحدث بناءً على تقدير الرئيس. وقد يدعو الرئيس مدير الجلسة ليقوم بتلخيص النقاط الرئيسية التي أثيرت بعد مجموعة من المداخلات ويوجه النقاشات حسب الاقتضاء.

40. تشجيعاً لقيام حوار تفاعلي حقيقي، يُوصى الوزراء بعدم تلاوة الخطابات والقيام بدلاً من ذلك بعمل مداخلات مقتضبة تناسب سير النقاش الجاري. وفي هذا الشأن، قد ترغب الوفود في استعراض المذكرة الإرشادية الخاصة بالموضوعين اللذين سيناقشهما الجزء رفيع المستوى، بغية التأكد من جاهزية الوزراء ورؤساء الوفود الآخرين للمشاركة في الحوار التفاعلي. ويتم تشجيع جميع المشاركين على عمل مداخلات مختصرة (بحد أقصى ثلاث دقائق) مع الرد، إن أمكن، على مداخلات الآخرين.

41. بناءً عليه، فإن الدول الأعضاء والمجموعات وأصحاب المصلحة الرئيسيين مدعوون لإرسال بياناتهم المكتوبة، إن وجدت، عن كل من الموضوعين الرئيسيين الخاصين بالجزء رفيع المستوى على عنوان البريد الإلكتروني <unea1@unep.org>. وفي حالة إرسال البيانات المكتوبة مقدماً، والأمثل أن يتم هذا قبل يوم الجمعة الموافق 20 يونيو/حزيران، سيتمكن الرئيس ومديرو الجلسات من التحضير الجيد لأدوارهم في إدارة الحوار، وسيساعد ذلك الأمانة على تقديم دعم أكثر استنارة لمجموعة أصدقاء الرئيس في عملها من أجل صياغة نتائج الجزء رفيع المستوى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة. وستُنشر هذه البيانات على الموقع الإلكتروني الرسمي للجمعية للاطلاع العام من قبل الجمهور. وينبغي ألا يزيد طول البيان الواحد عن ثلاث صفحات (ما يقرب من 600 كلمة). وحيثما كان مناسباً ومحبذاً، يجوز للمشاركين التكرم بتقديم ترجمات لبياناتهم باللغة الإنجليزية.

42. نظراً لضيق الوقت، ولاسيما في يوم الخميس الموافق 26 يونيو/حزيران، يُرجى من المشاركين التعاون في مراعاة الساعات المخصصة في مذكرة تصور الوقائع الماثلة (سيتم الإعلان عن التغييرات الطارئة على الجدول الزمني في النشرة اليومية).

7. الاجتماع العام الختامي

43. يوصى في يوم الجمعة الموافق 27 يونيو/حزيران 2014، من الساعة 3 عصراً إلى 6 مساء، بأن يتم في الاجتماع العام الختامي النظر في نتائج الدورة الأولى لجمعية البيئة التي تم إعدادها على مدى الأيام الخمسة السابقة واعتمادها، بما في ذلك القرارات/المقررات المقدمة من فريق الصياغة واللجنة الجامعة. كما قد يرغب الاجتماع العام في النظر أيضاً في البنود أرقام 3 (أوراق اعتماد الممثلين)، و10 (ما يستجد من أعمال) و11 (اعتماد التقرير).

44. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يُلقي المتحدثون رفيعو المستوى كلمات في الجلسة الختامية، بمن فيهم معالي السيد جون آش، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومعالي السيد كارلوس إنريك غارسيا، نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وممثل للبلد المضيف.

45. وفقاً للمادة 17 من النظام الداخلي،[6] يجب تقديم أوراق اعتماد ممثلي الدول الأعضاء إلى المدير التنفيذي قبل الاجتماع العام الأول لجمعية البيئة، وذلك يوم الإثنين الموافق 23 يونيو/حزيران. ويمكن إرسال نسخة من أوراق الاعتماد قبل الاجتماع على عنوان البريد الإلكتروني <unea1@unep.org>. وينبغي أن تكون أوراق الاعتماد صادرة إما من قبل رئيس الحكومة أو الدولة، أو وزير الخارجية، أو أية سلطات حكومية أخرى مخولة بإصدار أوراق الاعتماد وفقاً للقواعد والتشريعات الوطنية ذات الصلة.

8. النتائج المحتملة للدورة الأولى

46. من المتوقع أن تسفر الدورة الأولى لجمعية البيئة عن مجموعة من المقررات/القرارات التي من شأنها توجيه عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الأعوام المقبلة، وكذلك اعتماد برامج العمل وميزانية السنتين الماليتين 2014-2015 و2016-2017.

47. كما قد يُصدر الاجتماع الوزاري بشأن "أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام 2015، بما في ذلك الاستهلاك والإنتاج المستدامان" أيضاً نتائجه في تنسيق تحدده الدول الأعضاء. ووفقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه في الاجتماع المفتوح للجنة الممثلين الدائمين بين أعضاء مكتب لجنة الممثلين الدائمين ورؤساء المجموعات الإقليمية الكائنة بنيروبي وكيانات التكامل الاقتصادي/السياسي، سيصدر الاجتماع الوزاري بشأن "الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية" نتائجه على هيئة موجز للرئيس مدعوم بمقرر/قرار.

9. فعاليات أخرى أثناء انعقاد جمعية البيئة

48. سيتم تنظيم عدد من الفعاليات المصاحبة والجانبية من قبل كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والدول الأعضاء والمنظمات الأخرى خلال الدورة الأولى لجمعية البيئة. وتهدف هذه الفعاليات إلى جمع مختلف الأطراف الفاعلة في نيروبي لمناقشة القضايا البيئية ذات الأهمية العالمية وإيجاد مسارات محددة للوصول إلى التنمية المستدامة. وسيتم إصدار نتائج هذه الفعاليات على هيئة ملخصات وستنشر على الموقع الإلكتروني لجمعية الأمم المتحدة للبيئة لتتسنى مراجعتها. وجميع الوفود والمجموعات وأصحاب المصلحة الرئيسيون مدعوون للمشاركة فيما يناسبها من هذه الفعاليات. كما ستنظم الأمانة، بالتعاون مع العديد من الشركاء، مؤتمراً صحفياً رفيع المستوى واجتماع مائدة مستديرة لوسائل الإعلام. ويمكن الاطلاع على القائمة الكاملة لهذه الفعاليات على الموقع الإلكتروني: http://www.unep.org/unea/.

[6] المادة رقم 17

(1) يجب تقديم أوراق اعتماد الممثلين وأسماء الممثلين والمستشارين المناوبين إلى المدير التنفيذي قبل الاجتماع الأول الذي سوف يحضره الممثلون.

المرفق

الجلسة العامة للهيئة الوزارية رفيعة المستوى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة

حوار تفاعلي بشأن أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد عام 2015، بما في ذلك الاستهلاك والإنتاج المستدامين

خلال الجلسة رفيعة المستوى من الدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، سيُدعى كل من الوزراء، والمسؤولين رفيعي المستوى، والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة لتبادل الآراء والخبرات بشأن ترابط البعد البيئي مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية. كما أنهم سيُدعون لتبادل وجهات النظر فيما يتعلق بوضع جدول أعمال مرحلة ما بعد عام 2015، وتنفيذها على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، وهذا التنفيذ سيشمل قضايا مثل المساءلة والرصد . النقاش قد يشمل أيضاً رؤى وتوصيات ذات صلة ببرنامج العمل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بالإضافة لتوصيات عن التفاعل بين جمعية الأمم المتحدة للبيئة والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة على نطاق أوسع، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة .

للحصول على مراجع إضافية للمشاركين في الحوار، يمكن مراجعة مذكرة معلومات الأمانة العامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، و التي تحمل عنوان: الاستدامة البيئية لرفاهية الإنسان في جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 (UNEP/EA.1/INF/18)، وملاحظات ما بعد عام 2015 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة(http://www.unep.org / post2015)

يعد جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 فرصة تاريخية للتحول من نهج التنمية " المعزولة" إلى نهج أكثر تكاملا؛ وهذا الرأي عززه مؤتمر ريو 20+ ، ونتائج مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية، وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة " حياة كريمة للجميع". من المقرر لخطة التنمية الجديدة أن تمضي قُدماً في إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية، و أن تبني على دروسها حتى تستجيب لتحديات القرن الحادي والعشرين. ويمكن لنهج متكامل أن يحمل فوائد متعددة وتقليل أو إدارة المساومات، و ذلك من خلال ثلاثة مبادئ شاملة ومترابطة:

عدم ترك أحد خلف عجلة التنمية من خلال الوفاء بالمعايير البيئية والاجتماعية الأساسية على نحو مستدام. يمكن للتكنولوجيات المبتكرة والمستدامة والموضوعة بأسعار معقولة أن تزيد من فرص العمل، وأن تعزز الاستخدام الأفضل للعلوم والمعارف التقليدية، وأن تساعد في توفير الخدمات الأساسية، وفي نفس الوقت يمكن لهذه التكنولوجيات أن تحمي البيئة.

العيش داخل مساحة عمل آمنة للأرض، وفي الوقت نفسه تعزيز الازدهار العادل والنمو المستدام .استمرار رفاه البشرية يعتمد في نهاية المطاف على الإدارة المسؤولة للمصادر الطبيعية المحدودة لكوكب الأرض. لتحقيق الانتقال العالمي نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين ولاقتصاد شامل و مستدام، سيلزم تغيير أنماط وتقنيات العمل والإنتاج، بالإضافة لتغيير السلوكيات وأنماط الحياة، المتعلقة بذلك.

بناء الأصول (الثروات) لصالح رخاء الأجيال المقبلة .الاستثمار في بناء واستعادة رأس المال الطبيعي (الثروات الطبيعية)، ورأس المال الإجتماعي (أي المعرفة، والنظم المجتمعية)، والموارد الاقتصادية الكفوءة (أي البنية التحتية والمباني والسلع)، سيدعم التنمية طويلة الأجل وزيادة قدرات كوكبنا لمقاومة وضعه الحالي المتدهور.

الجلسة 1 :القضاء على الفقر وتحقيق الرخاء، ضمن مساحة عمل آمنة للأرض، من خلال الاستهلاك والإنتاج المستدامين

الخميس، 26 يونيو، 2014، 15:00حتى 18:00

المشاركين مدعوين لمناقشة الفرص التي يتيحها الاستهلاك والإنتاج المستدامين للقضاء على الفقر المدقع وتوفير فرص عمل لائقة وسبل العيش، والازدهار، في الوقت ذاته يمكن للاستهلاك و الانتاج المستدامين حماية وتحسين الموارد الطبيعية للأرض .

تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين (Sustainable Consumption and Production –SCP) يتعلق بالحفاظ على رأس المال الطبيعي، وبالتالي الحفاظ على إنتاجية وقدرة كوكبنا على تلبية الاحتياجات البشرية وإدامة الأنشطة الاقتصادية. ويمكن القضاء على الفقر وتحقيق الازدهار المستدام إذا أُخذت كل هذه الجوانب بالإعتبارمعاً: النمو الاقتصادي المستدام، والحماية الاجتماعية، والصحة البيئية والإشراف البيئي.

هناك حاجة لنقلة نوعية في التخطيط للتنمية المستدامة بسبب التغييرات العميقة التي طرأت على العولمة الاقتصادية والمالية، وزيادة الفقرة في المدن وزيادة اللامساواة داخل الدول. فتدهور الثروات الطبيعية- أو رأس المال الطبيعي - و المخاطر البيئية تشكل تهديداً على التنمية البشرية وعلى الأمن.

الإجراءات التي تتخذها الدول لتعزيز اقتصاداتها بطريقة مستدامة (هذه الاجراءات تُسمى أيضاً بالإقتصاد الأخضر)، والإجراءات المتخذة لتعزيز كفاءة استخدام الموارد، وانخفاض كثافة استخدام المواد والمصادر في الصناعة، والاستثمار لتقديم المزيد من الانتاج لكل وحدة من المدخلات. هذه الإجراءات تؤكد أن اقتصادنا العالمي ذو قيمة 70 تريليون دولار يحتاج إلى تجديد.

الفقر والبيئة. الفقر يمثل تحدي للعالم المتقدم و النامي. فالدلائل تُشير إلى أن النمو الاقتصادي العالمي ، وتحرير التجارة العالمية خلال العقود القليلة الماضية، قد ساعد على سحب الناس خارج دائرة الفقر. و لكن هناك تقديرات تُشير إلى أنه بحلول عام 2015، سيكون هناك مليار شخص، معظمهم يعيشون ضمن الاقتصادات النامية والانتقالية، سوف يعيشون تحت خط الفقر المدقع (1.25دولار/في اليوم). لم تكن الجهود و النجاحات في تخفيف حدة الفقر دائما باقية، حيث أن بعض هذه الجهود تجاهلت أو قللت من قيمة العوامل البيئية الخارجية المؤثرة.

الغالبية العظمى من الفقراء المدقعين ما زالوا يعيشون في المناطق الريفية، حيث المصدر الرئيسي للدخل يعتمد على الغابات والأسماك، والزراعة وتربية الحيوانات والأنشطة الأخرى القائمة على الطبيعة، بالإضافة للتوظيف غير الريفي مثل قطاعات الخدمات والسياحة وخدمات ما بعد الحصاد كالتسويق، والشحن. خدمات النظم الإيكولوجية وغيرها من السلع غير المسوقة تشكل ما بين 50 و 90٪ من إجمالي مصادر سبل العيش للأسر الريفية الفقيرة -في "الناتج المحلي الإجمالي للفقراء ."على سبيل المثال، فإن الفوائد الصافية من الشعاب المرجانية في الجزر الرئيسية في هايتي تصل قيمتها حوالي 360 مليون دولار سنويا، أو 22,000$لكل هكتار سنويا. تسهم الموارد المشتركة بحوالي 5 مليارات دولار أمريكي في السنة لدخل الأسر الريفية الفقيرة في الهند، أو حوالي 12٪ من دخل الأسر الريفية الفقيرة

تقييم النظام الإيكولوجي للألفية في عام 2005 يقدر أن ما يقرب من 60٪ من خدمات النظم الإيكولوجية التي تدعم الحياة على الأرض آخذة في التغير، أو تتعرض للتدهور أو تتعرض للإستخدام غير المستدام، وليس فقط من قبل الفقراء. قدرة الاقتصادات الريفية الشاملة لإبقاء الناس على الأرض (أو البحر) آخذة في التناقص، وهذه الاختلالات العميقة تزيد من الضغوط على النظم الإيكولوجية لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء (في الكمية والنوعية والتنوع). الفقراء آخذين في التحضر (والعيش في المدن) بسرعة أكبر من السكان ككل؛ خلال 2002-1993، وعدد الفقراء الذين يعيشون على "1 دولار في اليوم" انخفض بواقع 150 مليون في المناطق الريفية، لكنه ارتفع بنسبة 50 مليون نسمة في المناطق الحضرية. من ناحية أخرى، فقد تبين أن الاستثمار في الزراعة المستدامة تؤدي لزيادة الإنتاجية الزراعية بنسب تتروح بين59-179% . وفي تنزانيا، الإستثمار في مجال الإدارة المستدامة للغابات أدى إلى زيادة دخل الفقراء في المناطق الريفية، بالإضافة لزيادة دخل الفقراء في المناطق الحضرية. والتنمية الريفية المستدامة والمتنوعة يمكن أن تحافظ على سبل العيش الحالية، وتساعد في تحقيق التنمية المتوازنة في الريف و المدن، و أيضاً توفير الوقاية من تسارع الهجرة من الريف إلى الحضر. يجب معالجة عدة قضايا لتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والمرأة الريفية كأطراف فاعلة لتحقيق الأمن الغذائي، وهذه القضايا تشمل: الإعانات الضارة، وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد الطبيعية والبنى التحتية والحواجز التجارية.

1. هل هناك ممارسات نموذجية للإستثمار في الاقتصادات الريفية التي تدعم النظم الغذائية المستدامة والصحية والقضاء على الفقر في المناطق الريفية وتساعد في تمكين المرأة والفئات المستضعفة وتساعد في حماية الأساس البيئي للمجتمعات في الوقت ذاته؟

القضاء على الفقر عبر خدمات أساسية مستدامة. الفقر قد يكون يغذي نفسه بنفسه إذا لم يتم التصدي لكل جوانبه المتعددة. وأحد هذه الجوانب تشمل توفير الخدمات الاساسية، مثل المياه والطاقة. يستمر أكثر من 1.3 مليار شخص في العيش بدون امكانية الوصول للكهرباء، و 2.6 مليار شخص يعيسون من غير امكانية الوصول لمرافق طهي نظيفة – معظمهم يعيشون في آسيا النامية و أفريقيا جنوب الصحراء. حوالي 783 مليون شخص يعيشون بدون امكانية الوصول للماء، و 2.5 مليار شخص يعيشون بدون امكانية الوصول للمرافق الصحية (أو الصرف الصحي). زيادة التعداد السكاني للعالم سيزيد من تحدي توفير الخدمات الأساسية والأمن الغذائي للفقراء. و هناك ثغرة في امكانية الوصول المتساوي للخدمات الاساسية المستدامة. بينما السبل التقليدية لتوفير الخدمات الأساسية لم تخدم الجميع و تسببت بآثار بيئية ضارة.

1. أي من أمثلة التقنيات المبتكرة المستدامة للمياه والطاقة المستدامة والممارسات والأنشطة نجحت في علاج "فجوة الخدمات "بين الأغنياء والفقراء، و نجحت في تشجيع الوصول الشامل لجميع الفئات الضعيفة و في نفس الوقت تمكنت من ضمان استدامة تقديم الخدمات؟

التوظيف و الانتاج و الاستهلاك المستدامين. العيش ضمن مساحة حدود العمل الآمنة للكوكب قد يشكل تحدي أو فرصة. هناك أمثلة شتى على استثمارات ومنهجيات وتقنيات دفعت الابتكار في أنماط الانتاج والاستهلاك التي تقربنا للعيش ضمن مصادر و ثروات الأرض الطبيعية. هناك حاجة لإصلاح الإعانات الضارة، بما في ذلك دعم الوقود الأحفوري، لتوفير مجال للتغيير و التحويل. بعض الدول لديها سياسات تدعم تطوير القدرات المحلية للتطوير والابتكاروتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات التي تستثمر في التكنولوجيات السليمة بيئيا والمبتكرة. استثمار أقوى في فرص عمل لائقة، التي تشمل النساء والشباب، وتعزز الاستدامة البيئية يمكن أن تضمن الازدهار على المدى الطويل للجميع. و لكن تبين أن هناك نقص في المهارات في بعض القطاعات الإقتصادية السريعة النمو، مثل الطاقة المتجددة، إدارة النفايات، و كفاءة انتاجية الطاقة. فمصادر الطاقة المتجددة لا تزال غير مُستغلة، حيث أنها توفر 19% فقط من استهلاك الطاقة العالمي، وتوظف حوالي 5.7 مليون شخص. خيار تحسين انتاجية وكفاءة استخدام الطاقة قد أثبت فعاليته من حيث التكلفة ونجح في الحد من متطلبات إمدادات الطاقة الأولية المتوقعة في جميع البلدان، والذي يمثل 70 في المائة من انخفاض الطلب على الطاقة العالمية المتوقع في عام 2035. وهناك حاجة لتحسين سياسات التعليم و تدريب المعلمين، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لبناء المهارات والقدرات. وسوف تحتاج الدول أيضا للاستثمار في إعادة تشكيل مهارات سكانها لتلبية العديد من التحديات الهامة، مثل تغير المناخ، وتكثيف استخدام التكنولوجيا ومكننة العمل.

2. ما هي السياسات المحفزة التي قد تؤثر في زيادة الاستثمار الخاص والعام في قطاعات وأنشطة مستدامة (مثل صيانة النظم الايكولوجية، الطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة، إدارة النفايات، والابتكار البيئي) والتي قد تساعد في إعادة تشكيل مهارات القوة العاملة نحو فرص عمل لائقة؟

الإستهلاك المستدام. منتدى المصادر العالمي يقدر بأن استهلاك المصادر الطبيعية سيتضاعف ثلاث مرات بحلول 2015. التحول نحو نظام غذائي واستهلاك مستدام قد يقلل من الأضرار البيئية، ويزيد من القيمة الغذائية للطعام و يزيد من استدامة المنتجات، ويضمن التجارة العادلة وسبل العيش المستدام للمنتجين. قضية خسارة الطعام و زيادة النفايات الغذائية تعتبر مشكلة عالمية تظهر في الدول النامية والمتقدمة على حد السواء ومعالجتها قد تسهم في تخفيض استهلاك الماء العالمي بقدر 173 مليار متر مكعب سنوياً، وانقاذ مساحات بحجم المكسيك من التدمير غير الضروري للأراضي الطبيعية وإطعام حوالي 842 مليون شخص يعانون من نقص التغذية في العالم اليوم. ويمكن لتعزيز أنماط الاستهلاك المسؤول وتغيير أنماط الحياة أن تؤثر على الوظائف والأسواق والحوافز للابتكار التكنولوجي، وتخصيص ميزانية مالية للأنشطة البديلة. و يمكن أن تؤثر على صحة الإنسان عموما، بما في ذلك سوء التغذية السمنة المفرطة. إدماج قضايا البيئة وصحة الإنسان في عملية صنع السياسات ورفع مستوى الوعي بأنماط الحياة المستدامة بين المستهلكين ومجتمع الأعمال أن يساعد على هذا التحول.

3. كيف يمكن أن تحول أنماط الاستهلاك لتصبح أكثر أمنا مع الحفاظ على النمو الاقتصادي في الوقت ذاته؟ كيف يمكن لإطار العشر سنين لبرامج الاستهلاك والانتاج المستدامين (10 Year Framework on SCP) أن يمثل وسيلة تنفيذ فعالة لتشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدامين كجزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة؟

الجلسة 2 : ضمان بيئة صحية، واستعادة الأصول (الثروات) الطبيعية، وتعزيز متانة البنية التحتية، لتلبية احتياجات اليوم وأجيال المستقبل
الجمعة 27، يونيو 2014، 10:00حتى 13:00

في ريو +20، سألت الدول الأعضاء وسأل المجتمع المدني ما قد يكون إرث أبنائنا وأبناء أبنائهم. ودعا المشاركين إلى مناقشة كيفية معالجة الأسباب الجذرية المسببة للبيئات غيرالصحية والطرق غيرالفعالة وغيرها من البنى التحتية، والأصول الطبيعية المتدهورة، مع أخذ الحلول طويلة المدى في الاعتبار، و التي يمكنها أيضاً ضمان المساواة بين الأجيال، وتعزيز القدرة على التكيف مع البيئة و الصدمات الاجتماعية والاقتصادية و موجات التغيير الشاملة.

الصحة والبيئة. تشير التقديرات إلى أن مسببات حوالي ربع جميع الأمراض والوفيات تتعلق بمخاطر ناتجة من بيئيات معيشية و بيئات عمل غير صحية. كل من قضايا تلوث الهواء والإدارة غير الملائمة للمواد الكيميائية والنفايات وسوء نوعية المياه والتلوث البحري وتدهور النظم الإيكولوجية الأخرى وتغير المناخ واستنفاد طبقة الأوزون تشكل تهديدات كبيرة على صحة الإنسان سواء على المستوى الفردي والمجتمعي. فتلوث الهواء يؤثر على الأغنياء والفقراء على حد سواء ونُسبت تقريبا 4.3 مليون حالة وفاة مبكرة في عام 2012 إلى التلوث في الأماكن المغلقة (لعدم الكفاءة في استخدام الوقود الصلب) وتُعزى 3.7 مليون حالة وفاة مبكرة أخرى لتلوث الهواء الخارجي ومن مصادره الرئيسية قطاع النقل وقطاع إنتاج الطاقة والصناعة . تلوث الهواء هو العامل البيئي الأول في معدلات الوفيات في العالم، فهو يؤدي إلى وفيات أكثر حتى من فيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز(1.5 مليون حالة وفاة في عام 2012)، والسل (1.3 مليون حالة وفاة)، وإصابات الطرق (1.3مليون حالة وفاة) والملاريا (670، 000حالة وفاة) مجتمعة.

الأمراض المنقولة عن طريق المياه هي السبب الرئيسي الثاني للوفاة للأطفال دون سن الخامسة. اليوم تدهورت حوالي خمس الأراضي الزراعية مما أدى إلى زيادة سوء التغذية بين الأسر الريفية. الإفراط في استغلال المياه الجوفية تسبب في تملحها، مما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع ضغط الدم وغيرها من الأمراض، بما في ذلك وفيات الأمهات، والولادات الميتة والإعاقة العصبية على المدى الطويل. يؤثر تغير المناخ على تركيزات الجسيمات الدقيقة والأوزون في الهواء، مما يساهم في الإصابة بأمراض القلب والشرايين والجهاز التنفسي مع تأثير الأخير على الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي المناعة الضعيفة بشكل أكبر . وقد أدى استنزاف الأوزون في الستراتوسفير إلى التعرض الشديد للأشعة فوق البنفسجية ، فأدى ذلك لزيادة خطر الإصابة بسرطان الجلد، وإعتام عدسة العين وقمع نظام المناعة، وكذلك لزيادة الأضرار التي لحقت بالحياة النباتية الأرضية والكائنات وحيدة الخلية والنظم الإيكولوجية المائية. وقد أظهرت الدراسات أن التعرض قبل الولادة لميثيل الزئبق أدى إلى تسمم المخ والتخلف العقلي لدى الأطفال، والأبحاث الجديدة تشير إلى البلاستيك البحرية كمصدر غير متوقع للتلوث بالزئبق في المناطق الساحلية .

1. كيف يمكن الحد من التعرض للمخاطر الكيميائية وغيرها وذلك لضمان وجود بيئة آمنة ونظيفة وصحية للجميع؟ كيف يمكن تسريع جدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات؟

استعادة الأصول الطبيعية. اجتمعت اليوم تأثيرات الاستغلال المفرط للمصادر الطبيعية- بما في ذلك تجارة الحياة الفطرية غير القانونية- مع التلوث المفرط والنفايات واللامساواة في سبل الوصول وحقوق الملكية لتخلق أزمات جديدة. هناك حاجة لجهود كبيرة في الفترة القادمة لتطوير سياسات ومحفزات مالية، وتكنولجيات مبتكرة وحملات مجتمعية لإصلاح واستعادة نظم دعم الحياة على الأرض لاحتياجات اليوم وللأجيال المقبلة -العالم لم يعد قادر على تحمل تجاهل تدمير البنية التحتية البيئية، أو ترك الأمر باعتباره إرثا سلبياً للأجيال المقبلة.

الاستثمار في الترميم يمكن أن يكون مكلفا للغاية، ولذا فقد وجد القطاع العام والقطاع الخاص هذه المهمة شاقة. ومع ذلك، هناك أدلة متزايدة على أن تكلفة الترميم أقل بكثير من التكاليف على المدى الطويل من البديل، ويمكن أن تولد عائدا إيجابيا وفوائد متعددة. فعلى سبيل المثال، فإن تكلفة الحد من التلوث الحراري في الأنهار في غرب الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق المبردات الميكانيكية، تكلف 15 إلى 30 مرة أكثر من إنشاء الغابات النهرية لتظليل المياه وزيادة تدفقات التيار من المنابع الطبيعية. أما في جنوب أفريقيا، أدى الاستثمار في استعادة الأراضي الرطبة لزيادة فرص العمل، وزيادة انتاجية القصب والمحاصيل الأخرى، وأكثر الرعي للمواشي والمزيد من المياه للاستخدام المنزلي. ترميم و صيانة الأراضي الرطبة (منالانا) في جنوب أفريقيا ولدت فوائد أكثر من ضعف تكاليف الاستثمار.

الإشراف السليم للموارد، بما في ذلك الوصول إلى المعلومات، وعملية صنع القرارات الشاملة، التقاسم المنصف للمنافع، وسيادة القانون كلها عوامل ضرورية لتخفيف المخاطر، ولخلق مجتمعات مرنة وسلمية، واستعادة الأصول الطبيعية. الثورة التكنولوجية في معالجة البيانات وحِراك المواطنين أداوات قوية ستمكن من دعم الإشراف السليم بالإدارة والمساءلة .

2. ما الأمثلة والممارسات النموذجية التي تظهر أن الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية يمكن أن تحمي، وتعزز استعادة الأصول الطبيعية، بالإضافة لدعم النمو الاقتصادي؟

الاستثمار في البنية التحتية طويلة الأمد والمباني والمنتجات الاستهلاكية يزيد من كفاءة استخدام الموارد، ويقلل من كثافة المواد، ويؤمن الموارد للأجيال القادمة. خيارات البنى التحتية التي توضع اليوم لها آثار حاسمة لمستقبل الاستدامة في جميع أنحاء العالم. الاستثمار في بنى تحتية لها انبعاثات كربون منخفضة، مرنة مناخياً، حميدة كيميائياً، سيلزم بناء أو تجديد أنظمة البنية التحتية (الكهرباء والطرق / السكك الحديدية والنقل البحري / البحر والمياه الداخلية والمباني وغيرها). و في نفس الوقت يمكن أن تجعل هذه الأنظمة والمجتمعات التي تخدمها أكثر تحملا لظروف الطقس القاسي وارتفاع مستوى سطح البحر. المنتجات الاستهلاكية طويلة الأمد والغير القابل للتصرف، يمكن، إذا صممت بشكل صحيح من زيادة كفاءة استخدام الموارد، والحد من المواد. تصاميم المباني تقدم إمكانات هائلة لتطوير كفاءة الطاقة مما يوفر المال والموارد. واستخدام مواد البناء المحلية البديلة وإعادة تدويرها، يحفز التنمية الاقتصادية المحلية ويمكن أن تقدم شواهد جديدة على الإفراط في استغلال الرمال والحصى عالمياً. ويمكن تحويل الميزانيات المالية الموفرة من كفاءة المنتجات طويلة الأمد نحو الاستثمارات البديلة في قطاعات الاستدامة وفي تأمين التغطية الشاملة للخدمات الأساسية، والاحتياجات الملحة الأخرى.

3. كيف يمكن وضع حوافز لتزيد من قدرة تحمل وطول عمر الأصول (الثروات) والمنتجات وجعلها جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية، وسلوك المستهلك، والقرارات التجارية؟

الجلسة العامة للقسم الوزاري الرفيع المستوى

الحوار الوزاري حول الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية

الخميس 26 يونيه/حزيران 2014، من 19:00 إلى 22:00

سوف يوفر الحوار الوزاري حول الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية منتدى رفيع المستوى، بناء على المبادرات السابقة والجارية، لتبادل الآراء والخبرات بشأن تحديات - والتقدم نحو معالجة - الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية[7]. وستكون هذه الدورة أكبر تجمع وزاري للنظر في الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية يعقد في الأزمة الحالية للصيد غير المشروع.

وأتيحت وثيقة إعلامية (UNEP/EA.1/INF/19) لدعم المناقشات، التي تلخص نتائج تقييم استجابة اليونيب والإنتربول السريعة، «أزمة الجريمة البيئية؛ تهديدات للتنمية المستدامة من الاستغلال والإتجار غير المشروعين بالأحياء البرية والموارد الحرجية». وتشدد الوثيقة على الطبيعة العالمية والمتنوعة للتحدي المتمثل في الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية، مما يدعم شمول نطاق الحوار الوزاري وتجاوزه الاهتمام الحالي بالأزمة التي تواجه الصيد غير المشروع للفيلة ووحيد القرن الأفريقيين، ومعالجة مجموعة واسعة من التهديدات من الحصاد والإتجار غير المشروع بالأحياء البرية، بما في ذلك الأخشاب والمنتجات الحرجية الأخرى والأسماك والنمور والقردة العليا، ومجموعة واسعة من الأنواع الأخرى. ويوفر تقييم الاستجابة السريعة أحدث الأدلة بناء على نطاق وحجم الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية، والعواقب البيئية والاجتماعية والاقتصادية لهذا الإتجار. كما يبرز التقرير الدليل الذي يربط الإتجار غير المشروع بالحياة البرية بتهديد الجريمة المنظمة والممولة، مما يقدم مساهمة كبيرة للاستجابات السياسية المبنية على المعرفة.

وبناء على الوثيقة الإعلامية ، توفر هذه المذكرة الإرشادية إرشادات إضافية يمكن النظر فيها لدعم المشاركة في الدورة.

ينجم عن الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية آثار بيئية واجتماعية (بما في ذلك الأمن)، واقتصادية. وتؤثر سرقة رأس المال الطبيعي السيادي على قاعدة الموارد للمجتمعات المحلية. لذلك، يشكل الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية عائقا أمام التنمية المستدامة، التي تنطوي على مجموعة معقدة من ضعف الإدارة البيئية، والتجارة غير المنظمة، ونظم المنافذ والغسيل المستخدمة لتنفيذ هذه الجريمة الخطيرة العابرة للحدود الوطنية، وتقويض المؤسسات الحكومية والتجارية المشروعة. ويشمل الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية مجموعة واسعة من النباتات والحيوانات، التي لها آثار في جميع المناطق - تشير التقديرات إلى أنه يتم فقدان 48-153 مليون دولار من رأس المال الطبيعي من خلال الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية بما في ذلك المنتجات الحرجية على الصعيد العالمي كل عام.

وعلى الرغم من زيادة الاستجابة، تتجاوز وتيرة ومستوى تطوير وعولمة طبيعة الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية حاليا قدرة العديد من البلدان والمنظمات الفردية على معالجتها. وفي الاعتراف بذلك، دعي المشاركون في الحوار الوزاري حول الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية إلى النظر في جملة أمور منها مجموعات المسائل والاستفسارات التالية.

1) الإجراء الوطني والدولي

لا يشكل الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية قطاعا جنائيا في غاية الأهمية فقط، ولكنه يسبب الفقر وتحديات للتنمية والإدارة أيضا. وهو ذو أهمية خاصة في زيادة مشاركة الشبكات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية في الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية، وكذلك له تأثير كبير على البيئة والتنمية المستدامة. وتقترح الاتجاهات والتأثيرات الحالية أنه ينبغي تركيز أولوية الاهتمام على الإتجار غير المشروع في الفحم والمنتجات الحرجية الأخرى (بما في ذلك الورق والأخشاب ولب الخشب، وكذلك الأنواع ذات القيمة العالية المهددة بالانقراض مثل خشب الورد والكرز الأفريقي والماهوجني البري)، والإتجار غير المشروع بمختلف الثدييات الجذابة (وخاصة، ولكن لا تقتصر على، النمور والفيلة ووحيد القرن)، بالإضافة إلى العديد من الأنواع الأخرى تشمل أسماك القرش والشفنين وسمك الحفش، على سبيل المثال لا الحصر.

ويجب أن تعكس استجابات الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية الخصائص المتباينة والمشتركة لسلاسل التوريد المختلفة، وإدراك أن طلب المستهلك لا يزال أهم دوافع الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية. ولا يمكن معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للإتجار غير المشروع بالأحياء البرية بشكل فعال إلا إذا تم استهداف عناصر كل من الطلب والعرض لسلسلة التوريد، وتشمل عناصر الردع والشفافية والوضوح القانوني والإنفاذ، وتغيير السلوك، وتطوير سبل العيش البديلة.

[7] في هذه الورقة، تشمل «الأحياء البرية» الحيوانات والنباتات البرية والمائية، ومنتجاتها.

وسيتطلب هذا مشاركة كل من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، بما في ذلك قطاعات البيئة والإنفاذ والتنمية، وكذلك أصحاب المصلحة المشاركين في بعثات حفظ السلام والأمن.

وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي، بذلت العديد من الالتزامات القوية مؤخرا فيما يتعلق بالعديد من جوانب الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية، والمطلوب الآن إجراءات فورية وحاسمة وجماعية لتضييق الفجوة بين هذه الالتزامات القائمة - بما في ذلك تلك التي في إطار مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة - وتنفيذها. وخاصة، مطلوب تعزيز التشريعات البيئية والامتثال والوعي، وتقديم الدعم إلى وكالات الإنفاذ للحد من دور الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية (وخاصة في الأخشاب والفحم) لتهديد تمويل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والإرهاب. ويجب استكمال جهود الإنفاذ المعززة بجهود واسعة النطاق للتنمية والتوعية. وهناك دور رئيسي للمجتمع المدني والقطاع الخاص في هذه الجهود، وأيضا لتحديد بدائل في بعض الحالات لطلبات المستهلكين لمنتجات الأحياء البرية المتداولة بطريقة غير مشروعة.

وسيكون دعم الجهات المانحة الدولية والثنائية ضروريا لتعريف ومواجهة الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية باعتباره تهديدا خطيرا للتنمية المستدامة، ودعم الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل التنفيذ الفعال والامتثال، وإنفاذ التدابير الهادفة للحد من الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية. وخاصة، أن هناك حاجة ملحة للاستثمار في حملات خفض الطلب، وفي بناء القدرات والدعم التكنولوجي لوكالات إنفاذ القانون الوطنية لتمكينها من مواصلة حماية الأعداد الرئيسية من الأنواع المهددة بالإتجار غير المشروع.

وتم إيلاء اهتمام دولي كبير في الآونة الأخيرة للأزمة الراهنة التي تؤثر على الصيد غير المشروع للفيلة ووحيد القرن. ومع ذلك، تتأثر العديد من الأنواع الأخرى من الحيوانات والنباتات بشدة بالإتجار غير المشروع، ولا يزال حجم الاستجابة غير كافٍ لمعالجة هذا التحدي. وتوفر جمعية الأمم المتحدة للبيئة فرصة لجميع البلدان في مختلف سلاسل التوريد للاجتماع لمعالجة مسألة الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية.

قد ينظر الحوار الوزاري في ما هي أهم الثغرات الموجودة في قاعدة المعارف وفي الاستجابات الحالية لمعالجة الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية على الصعيدين الوطني والدولي عبر سلسلة التوريد، وما هي العوائق الأكثر أهمية التي تواجه الحكومات في الجهود المبذولة لإنفاذ وتنفيذ التشريعات الوطنية لمعالجة الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية؟ وقد تقدم اقتراحات أيضا لاتخاذ تدابير فعالة للتغلب على هذه العوائق.

2) استجابة متسقة ومنسقة من الأمم المتحدة

للاعتراف بالنسب العالمية الحالية للإتجار غير المشروع بالأحياء البرية، وأثره على الأمن الوطني والإقليمي والتنمية المستدامة وسيادة القانون البيئي، هناك حاجة لمزيد من تعزيز التعاون العالمي الفعال للتصدي لمثل هذا الإتجار. ويمثل الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية حاليا تجارة مربحة على نحو متزايد للجريمة المنظمة خارج نطاق الحدود الوطنية التي تدعمها مكاسب مالية كبيرة وتساعدها مجموعة من المخاطر المنخفضة لاكتشافها ومعدلات منخفضة للإدانة. ولا يمكن معالجة هذه التحديات على نحو فعال إلا من خلال بذل المجتمع الدولي جهودا موحدة في دعم الجهود الوطنية.

ستصبح الاستجابة الشاملة والمنسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، من أجل تحسين التماسك والتعاون بين الوكالات، مع تجنب الازدواجية، ودعم النهج الوطنية الشاملة للتصدي للإتجار غير المشروع بالأحياء البرية عنصرا هاما في الاستجابة العالمية. وسوف تزيد هذه الاستجابة، مع المزيد من الدعم من قطاع الإنفاذ، من تعزيز الجهود المنسقة فيما يتعلق بالتشريعات المحكمة، والقانون البيئي والتخفيف من حدة الفقر ودعم التنمية، وإذكاء الوعي وخفض الطلب. وسوف يمكن تعزيز التنسيق والاتساق، من خلال آليات مثل الاتحاد الدولي لمكافحة جريمة الأحياء البرية وكذلك البرامج الفردية للأمم المتحدة، من المزيد من الدعم الواجب تقديمه إلى الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة لمواصلة تحديد وتطوير وتنفيذ الاستجابات الأنسب للإتجار غير المشروع بالأحياء البرية. ومن أجل التعرف على العواقب السلبية للإتجار غير المشروع بالأحياء البرية على الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة، هناك أيضا فرص كبيرة لحشد منظمات الأمم المتحدة للتنمية وحفظ السلام والأمن.

قد ينظر الحوار الوزاري في أي من الأدوات الإضافية على الصعيد الدولي يمكن أن تستخدمها الأمم المتحدة لضمان التنسيق وتجنب الازدواجية بين المبادرات الجارية؟ على سبيل المثال، قد تكون استجابة ما على نطاق منظومة الأمم المتحدة التي يقدمها الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة أداة مفيدة لتحسين التنسيق، وسد الثغرات في التنفيذ وتنظيم الاستراتيجيات للتصدي للإتجار غير المشروع بالأحياء البرية، وكيف يمكن للأمم المتحدة تقديم دعم إضافي للجهود الوطنية لتنفيذ الالتزامات الدولية القائمة، بما فيها تلك التي تقع في إطار اتفاقية التجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية؟

3) الحفاظ على الزخم - الطريق من جمعية الأمم المتحدة للبيئة

في الآونة الأخيرة، ارتفع الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية بسرعة على جدول الأعمال الدولي. ونتيجة لذلك، تناولت عدد من المحافل السياسية الدولية الرفيعة المستوى هذه المسألة. على سبيل المثال، اجتمع القادة والخبراء العالميين في بوتسوانا وفي باريس، في ديسمبر/كانون الأول 2013، وفي لندن في فبراير/شباط 2014 لتعزيز الالتزامات للتصدي للإتجار غير المشروع بالأحياء البرية. كما تناولت مناقشات مجلس الأمن الدولي مؤخرا الروابط بين الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية والجماعات المسلحة الغير تابعة للدولة في وسط أفريقيا، وتم تأسيس "جماعة الأصدقاء" وتجتمع بانتظام في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، عقب حدث جمعية الأمم المتحدة الرفيع المستوى عن الصيد الجائر والإتجار غير المشروع بالأحياء البرية في عام 2013.

ومع ذلك، لضمان التقدم في إنجاز الإجراءات المعرب عنه في النتائج والإعلانات الناتجة عن المبادرات المذكورة أعلاه، يجب تنفيذ الالتزامات القائمة، ويجب الحفاظ على الزخم الدولي. وتوفر جمعية الأمم المتحدة للبيئة منصة لأكبر تجمع وزاري للنظر في الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية أثناء أزمة الصيد غير المشروع الحالية، ومن المتوقع أن تؤدي إلى صدور قرار بشأن هذه المسألة من الجمعية.

قد ينعكس نطاق قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة خلال الحوار الوزاري، الذي قد ينظر أيضا في كيف يمكن لقرار جمعية الأمم المتحدة المناسب أن يدعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على الزخم والاعتماد عليه لمعالجة الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية، وعما إذا كانت هناك مهام إضافية يضطلع بها اليونيب لدعم الحكومات والمجتمع الدولي للتصدي للإتجار غير المشروع بالأحياء البرية. وقد ينظر المشاركون أيضا في الخيارات التي يمكن من خلالها معالجة الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة، من خلال قرار مثلا.